كلية الدراسات العليا للتربية
قسم أصول التربية

تطور حركات إصلاح التعليم بالجامع الأزهر

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

إعداد

أ / العياشي الحموشي

إشـــــراف:

أ.د/ سامي محمد نصار
أستاذ أصول التربية
كلية الدراسات العليا للتربية
جامعة القاهرة

د/ دعاء عثمان عزمي
الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية
كلية الدراسات العليا للتربية
جامعة القاهرة

٢٠٢١

مقدمة:

الجامع الأزهر هو الجامعة الإسلامية الكبرى التي ذاع صيتها، واشتهر أمرها في آفاق العالم الإسلامي، وقصدها طلاب المعرفة من كل أرجاء الدنيا، أنشئ الجامع أيام الدولة الفاطمية على يد جوهر الصقلي[i] قائد جيش المعز لدين الفاطمي، وكان الهدف من إنشائه أن يكون مدرسة للمذهب والدعوة الشيعية، ومركزا دينيا للدولة الفاطمية.

وظل الأزهر يشغل المكانة العلمية التي أريد له أن يكونها، ويتمتع برعاية خلفاء الدولة الفاطمية المتعاقبين على حكم مصر، إلى أن فل نجم دولتهم باستلاء الدولة الأيوبية على مصر، ولسعي الدولة الأيوبية لمحو الأثر الشيعي من مصر، قامت بتهميش دور الأزهر، وأبطلت صلاة الجمعة فيه[ii] كما قامت بإنشاء عدة مدارس[iii] من أجل مزاحمته وصرف الناس عنه، وكانت هذه المدارس قائمة على قاعدة التخصص في المذاهب الأربعة[iv]، فكل مدرسة كانت تقوم بتدريس مذهب معين، وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى إطلاق اسم الكليات عليها.

وقد كان الأيوبيون أسخياء في الإنفاق على هذه المدارس من بيت المال؛ من أجل إبراز دورها، وتحويل النشاط العلمي في الأزهر إلى هذه المدارس[v]، وقد أثرت هذه المدارس بالفعل على دور الأزهر التعليمي ومركزه الديني في مصر، ونافسته منافسة شديدة، فاجتذبت إليها الطلاب وأعلام الأساتذة[vi].

وفي العصر المملوكي الذي يعتبر العصر الذهبي للجامع الأزهر؛ سواء من حيث مكانته العلمية أو إنتاجه الفكري[vii]، أعيد فيه الاعتبار للأزهر، وأقيمت فيه صلاة الجمعة في عهد السلطان ركن الدين الظاهر بيبرس[viii] لأول مرة، بعد أن توقفت طيلة حكم الأيوبيين، ولمدة ثمان وتسعين عاما[ix]، ويبدو أن الأمير أيدمر هو من فاتح السلطان في أمر الأزهر، فقد كان قصره بجانبه، فرعى حرمة الجار[x]، فرمم الجامع، وجددت أرضيته وسقوفه، فتزايد أمر الأزهر، حتى صار أرفع الجوامع بالقاهرة قدرا[xi]، وتحول الأزهر إلى

جامعة حقيقية، يضم الأساتذة والمدرسين والمعيدين[xii]، وقصده طلبة العلم من كل أرجاء الدنيا[xiii].

وفي أواخر العصر العثماني أصاب الأزهر ما أصاب الحركة الفكرية كلها؛ من الانحلال والتدهور، فاضطربت أحواله، ونضبت موارده، وانخفض عدد أساتذته وطلابه، وانكمشت حركة التعليم كلها[xiv]، فانكفأ على المختصرات المستغلقة، وانتشرت الشروح والحواشي والتقارير، وانحطت تبعا لذلك طرق التدريس، وانصرف هم المدرسين إلى حل عبارات المؤلفين.

وبسبب الاحتكاك مع الحضارة الأوروبية، تنبهت مصر إلى الفجوة الحضارة الخطيرة والمتزايدة بين الشرق والغرب[xv]، فسعى حكامها إلى ردم تلك الفجوة الحضارية؛ عن طريق التوسع في إنشاء المدارس، والاتصال بالحضارة الغربية؛ باستقدام الخبرة الأوروبية[xvi]، أو إرسال البعثات الطلابية[xvii] إلى عواصمها، وكانت نتيجة ذلك أن شهدت مصر في القرن التاسع عشر، نهضة تعليمية وثقافية واسعة.

وقد انعكست آثار هذه النهضة على التعليم الأزهري وعلى شيوخه، فظهرت دعوات لإصلاح التعليم بالأزهر على يد مجموعة من العلماء، كان في مقدمتهم: العروسي والعطار والطهطاوي ومحمد عبده وغيرهم، وتقدمت الأزهر نحو الإصلاح بخطى ثابتة بصدور حزمة من القوانين؛ بدءا بأول قانون في تاريخ الأزهر، الصادر عام ١٨٧٢[xviii]، والمعروف بقانون المهدي، نسبة إلى شيخ الأزهر الصادر القانون في عهدته.

وقد كان هذا الموضوع محط اهتمام وعناية مجموعة من الدراسات، في فترات مختلقة ومن زوايا متباينة، **فدراسة حسين حسان محمد حسين (١٩٩١)** [xix]، كشفت عن بعض التحولات الهامة في مصر في القرن التاسع عشر، وعن النهضة التي مست مختلف جوانب الحياة، والتي كان لها مردود إيجابي على حركة الإصلاح بالأزهر، وهو ما تؤكده **دراسة نوال قنديل حجاج (١٩٩٧)**[xx]، التي هدفت إلى الكشف عن القوى والعوامل التي أثرت على دور الأزهر التعليمي منذ نشأته، وعن مدى تفاعل النظام التعليمي بالأزهر مع

التغييرات التي حدثت في المجتمع المصري على مر العصور، وعن مدى قدرة الأزهر على تحقيق جانبي الأصالة والمعاصرة.

أما من حيث جهود علماء الأزهر ودورهم في إصلاح الأزهر، **فدراسة عبد الرحمن النقيب (١٩٨٠)** [xxi]، التي سعت إلى تتبع تطور الجامع الأزهر، والقوانين الصادرة منذ قانون المهدي ١٨٧٢، فقد أبرزت دور شيوخ الأزهر في المحاولات والدعوات الإصلاحية التي ساعدت على ظهور القوانين، فيما أبانت **دراسة حسام أحمد عبد الغني رجب (٢٠٠٤)**[xxii]، عن جهود محمد عبده في إصلاح الأزهر، وتأسيسه مجلس إدارة الأزهر، الذي كان له دور رئيسي في إصدار مجموعة من القوانين، بدأت معه الأزهر بداية عصر جديد أواخر القرن التاسع عشر،.

وتكاد الدراسات السابقة تجمع على أن التعليم بالأزهر قبل صدور القوانين، كان يعاني من مشكلات متعددة؛ وعلى كافة المستويات، وأن دور علماء الأزهر الإيجابي في قضية إصلاح التعليم به، ودعواتهم المتلاحقة، هي التي مهدت وساعدت على ظهور القوانين التي صدرت تباعا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية تتبع حركة إصلاح التعليم في الجامع الأزهر في النصف الثاني من القرن التاسع، والكشف عن مظاهر هذا الإصلاح، وعن الأسباب والدواعي المحركة لتلك الحركات الإصلاحية على امتداد الفترة التاريخية المحددة، ومن ثم فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما تطور حركات إصلاح التعليم بالجامع الأزهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الدعوات الأولى لإصلاح التعليم بالجامع الأزهر؟
- ما جهود محمد عبده في إصلاح التعليم بالجامع الأزهر؟

- ما أسباب تعطيل حركة الإصلاح بالجامع الأزهر؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تعرف الدعوات الأولى لإصلاح التعليم بالجامع الأزهر.
- تعرف جهود محمد عبده في إصلاح التعليم بالجامع الأزهر.
- تعرف أسباب تعطيل حركة الإصلاح بالجامع الأزهر.

أهمية الدراسة:

تنبعث أهمية هذه الدارسة من عدة اعتبارات، أهمها:

- أن الجامع الأزهر من أقدم الصروح العلمية في مصر، ومن أهم المعاهد الإسلامية العتيقة على مستوى العالم الإسلامي؛ قديمه وحديثه، والذي تجاوزت أهدافه مجرد التعليم، فإشعاعه الفكري والثقافي له، يتجاوز حدود المجتمع إلى رحاب العالم كله.
- أن هذه الفترة من تاريخ الأزهر، هي الفترة التي شهدت ظهور الدعوات الأولى لإصلاح الأزهر، وبداية صدور القوانين التنظيمية التي أرست نظام التعليم فيه.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي[xxiii]؛ نظرا لملائمته لطبيعة الدراسة، وذلك لرصد حركات إصلاح التعليم في الجامع الأزهر من خلال المصادر الأولية المتاحة؛ كالتشريعات والقوانين والقرارات والوثائق، مع الاستعانة بالمراجع والكتب والرسائل؛ بغية الوصول إلى استنتاجات موضوعية.

حدود الدراسة:

ترصد الدراسة الإرهاصات الأولية لحركات إصلاح التعليم بالأزهر، وتطورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي شهدت صدور أولى قوانين إصلاح التعليم في الجامع الأزهر.

وتشتمل الدراسة على المحاور التالية:

- الدعوات الأولى لإصلاح التعليم بالجامع الأزهر.
- جهود محمد عبده في إصلاح التعليم بالجامع الأزهر.
- سبب تعطيل حركة الإصلاح بالجامع الأزهر.

المحور الأول: الدعوات الأولى لإصلاح التعليم بالجامع الأزهر:

وضع محمد علي أسس نهضة دولته بالاعتماد على منظومة تعليمية مدنية حديثة على النمط الأوروبي، تختلف عن التعليم الأزهري في معظم الجوانب، وذلك من أجل تكوين أطر تتلاءم واحتياجاته السريعة، وترتب عن هذا التوجه الجديد أن سقط الأزهر من حسابات الدولة، وقصرت عنايتها واهتماماتها وأموالها على شؤون التعليم الحديث[xxiv].

وقد تفطن لموقف الدولة السلبي تجاه الأزهر بعض النبهاء من علمائه في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وتنبهوا لهذه الوضعية الشاذة، الذي بدأت فيه عملية تحديث الدولة وعصرنتها على مستوى كل القطاعات، باستثناء الأزهر الذي ظل بعيدا عن هذا كله[xxv]، فبدأت في الظهور دعوات تطالب بضرورة إصلاح الأزهر وتجديده، ولعل ظهور هذه الدعوات– بالإضافة لما سبق– مردها إلى أمرين:

- اطلاع بعض علماء الأزهر على الحضارة الغربية إبان الحملة الفرنسية، وعلى منتجاتها في الجانب العلمي، تنبهوا معها إلى الهوة والأخاديد الفاصلة بين الحضارتين.

- استقطاب الدولة للنابهين من الأزاهرة؛ أساتذة كانوا أو طلابا، وإشراكهم في بناء النظام التعليمي الوليد، ومن هذه الفئة انبثقت الدعوات الأولية إلى إصلاح الأزهر.

دعوة محمد العروسي لإصلاح التعليم بالأزهر: يعد الشيخ محمد العروسي شيخ الأزهر، أول من نادى إلى إصلاح المناهج التعليمية الأزهرية بتطعيمها بعلوم حديثة، ودعا إلى تدريس علوم الطب والصحة[xxvi] والكيمياء والطبيعة في الأزهر[xxvii]، ويبدو أن محمد لعروسي كان متأثرا بأبيه أحمد العروسي شيخ الأزهر، الذي كان على اطلاع ومعرفة بهذه العلوم[xxviii].

غير أن دعوته لم تلق تفاعلا ولا استجابة، وخابت دعوة العروسي؛ نظرا لعدم اقتناع القائمين على الأمر وقتها بأن الأزهر يمكن أن ينتج تعليما وعلما[xxix] خارج ما دأب عليه القوم من العلوم عبر قرونه الطويلة، وسبقت يد القدر إليه قبل تحقيق رغبته التي فاتح فيها كلوت بك، والذي آسف؛ لأن الموت عاجلت الشيخ قبل أن يحقق فكرته[xxx].

دعوة الشيخ حسن العطار لإصلاح التعليم بالأزهر:

يعد الشيخ حسن العطار من طليعة علماء الأزهر وأبرزهم في حقبة محمد علي، وكان مثلا للعالم المثقف بثقافة عصره[xxxi]، ولنباهة الشيخ العطار وذكائه استحق أن تكون له حلقة في جامع الأزهر وهو ما يزال في سن مبكرة، وقد مكنه اندفاعه نحو العلم، وانشغاله بالمعرفة من أن يكون موسوعة علمية في جميع فروع العلم[xxxii]، وقد تهيأت له ظروف وأسباب جعلته في صدارة العلماء، أهمها:

- اتصاله بالحملة الفرنسية وبرجالها من العلماء، واطلاعه على آلاتهم وتجاربهم العلمية، واستفاد منهم فنونهم وعلومهم الحديثة المستعملة في بلادهم[xxxiii].
- قربه من محمد علي، وتقدير هذا الأخير له؛ حيث كان يبجله ويعظمه ويعرف فضله[xxxiv]، وقد تأثر العطار بالجهد الحكومي الذي بذلته الدولة في ميدان التعليم.

- قراءته الواسعة في المصادر العربية والأجنبية المعربة، وإجادته عدة لغات، فأتقن التركية وأجاد الفرنسية[xxxv]، مكنه كل ذلك من الجمع بين ثقافتين: العربية والغربية.
- انفتاحه على عوالم وثقافات من خلال رحلاته إلى فلسطين ودمشق وبلاد الروم[xxxvi] (الأرنؤد)، وتنقل بين معاهدها؛ مستفيدا ومفيدا، حتى عاد إلى مصر بعلوم كثيرة[xxxvii].

وقد كانت دعوة الشيخ العطار لإصلاح التعليم الأزهري قائمة على[xxxviii]:

- نبذ الحواشي والتقارير التي راجت يومئذ، والرجوع إلى المصادر الأصيلة القديمة، وعدم الاقتصار على كتب المتأخرين.
- إدخال علوم جديدة؛ كالفلسفة والفلك والجغرافيا والتاريخ والعلوم الطبيعية والأدب.
- ضرورة اعتماد أساليب جديدة في التدريس، والتخلي عن طرائق التدريس العتيقة.

العطار في مشيخة الأزهر: لكن الشيخ حسن العطار بعد وصوله مركز القرار في الأزهر، أحجم عن اتخاذ أي خطوات إجرائية، ويبدو أن ظروفا سياسية أولا، واقتصادية ثانية، حالت بين العطار وتطلعاته الإصلاحية للأزهر، واتخاذ خطوات عملية نحو تطويره، فالدولة بكل دواليبها يومئذ كانت بيد محمد علي، وموقفه السلبي من الأزهر والقائمين عليه، والاستحواذ على أوقافه، ونفي بعض العلماء مثل عمر مكرم[xxxix] أو الحجر عليهم، كما فعل من قبل بأحد شيوخ الأزهر، وهو عبد الله الشرقاوي، جعل كل ذلك العطار يخشى غضب محمد علي عليه، وانتقامه منه[xl].

ومن الناحية الداخلية، فلعل الشيخ العطار كان يدرك أن النفوس لم تكن مهيأة للإصلاح، وأنه لن يسلم من المعارضين من مشايخ الأزهر الذين ينفرون من كل جديد لم يألفوه، وبالفعل فإن كثيرا من علماء الأزهر كانوا يعارضون حركة الإصلاح التي كانت ترمي إلى إدخال بعض العلوم الحديثة، لكنها كانت معارضة قاصرة على أقلية جاهلة[xli].

ينضاف للتعليلات السابقة أن الشيخ حسن العطار تولى مشيخة الأزهر بعد ما أوفت سنه على الخامسة والستين[xlii]، ولم يهمله الموت يهنأ بمنصبه سوى خمس سنوات، فقصر

الوقت مع كبر سنه عاملان قد يفسران عدم تنفيذ ما كان يدعوا إليه، وإكمال النقص الذي كان يشكو منه في برامج الأزهر وكتبه واتجاهاته العلمية[xliii].

أثر دعوة العطار الإصلاحية: وإذا كان العطار لو يوفق في إصلاح التعليم في الأزهر، واكتفى بذلك الصوت الخافت[xliv]، فقد أحدث شرخا ولو يسيرا في جدار الجمود؛ باتخاذه خطوات عملية فردية نحو الإصلاح؛ بقيامه بتدريس المواد الممنوعة؛ حيث أقدم على تدريس الجغرافيا والتاريخ في الأزهر وخارج نطاق الأزهر[xlv].

ومن جهة ثانية فإن العطار أثر في مجموعة من تلامذته، فبرز من بينهم الشيخ محمد عياد الطنطاوي، ورفاعة الطهطاوي، وآخرون، وبإيحاء من العطار وبتحريض منه، قام محمد عياد الطنطاوي بتدريس فن لم تألفه الحلقات العلمية بالأزهر، وهو مقامات الحريري وشرح الزوزني للمعلقات[xlvi] السبع، ويؤكد محمد عياد الطنطاوي أنه لا يعلم أحدا قبله قرأهما في الأزهر[xlvii].

دعوة رفاعة رافع الطهطاوي لإصلاح التعليم بالأزهر:

يعد رفاعة رافع الطهطاوي من الرعيل الأول من المثقفين الذين جمعوا في ثقافتهم بين القديم والحديث، وقد تلقى تعليمه في الأزهر، وتأثر بعقلية أستاذه العطار وأفكاره[xlviii]، وكان أقرب الطلبة إليه؛ لما رآه فيه من الذكاء والنجابة الفكرية، وأتاح له من الوقت ما لم يتحه لغيره، وكثيرا ما كان يلازم بيته في غير الدرس؛ ليتلقى عنه علوما أخرى كالتاريخ والجغرافيا والأدب[xlix].

وعلى الرغم من عدم عودة الطهطاوي إلى الجامع الأزهر مدرسا، كما كان قبل رحلته لفرنسا، وتحول لقبه من الشيخ إلى بك، فإنه لم يمكنه أن ينسى قديم صلته به، ولا أن يترك الاهتمام بأمره، وعز عليه أن يتخلف عن ركب الإصلاح، ، وعرف ما في هذا من الخطر على مستقبله[l]، إن لم يواكب الأزهر حركة النهضة المصرية الوليدة.

وقد توجهت أنظار الطهطاوي إلى تطوير الأزهر تطويرا فكريا منشودا، ودعا رجال الأزهر للعلوم العصرية، وأنه لو تشبث نجباء أهل العلم الأزهريين؛ لفازوا بدرجة الكمال،

وانضموا في سلك الأقدمين من فحول الرجال[li]، ونبههم إلى أهمية دراسة علم الطب والهندسة والرياضات والفلك والطبيعيات والجغرافيا والتاريخ وعلوم الإدارة والاقتصاد والفنون العسكرية[lii] في بناء الدول، خاصة وأن هذه العلوم ليست غريبة على الأزهر وعلمائه[liii].

والطهطاوي كان سباقا في الدعوة إلى إصلاح التعليم بالأزهر علنا، كما كان صريحا أيضا في لوم محمد علي لإبعاد الأزهر عن اهتماماته، وقال بصريح العبارة: بأن محمد علي لم يعمم أنوار هذه المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر، ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكمية[liv].

لكن مجهودات الطهطاوي لم تثمر، ربما بسبب إبعاده عن مصر إلى السودان[lv] بحجة واهية، كما لم تثمر دعوة من قبله، غير أنه قد لفت أنظار الأزاهرة إلى واقعهم الثقافي، ونبه علماءه إلى مكامن الضعف في التعليم الأزهري، وإلى إهمالهم لتدريس العلوم العصرية، وتذكريهم بأسماء أزهرية لامحة، أخذت بحظ كبير من هذه العلوم؛ تدريسا وتأليفا.

لائحة الشيخ مصطفى العروسي لإصلاح التعليم بالأزهر:

شهد الأزهر في عهد عباس الأول بعض الاضطرابات، وقد كان يومئذ إبراهيم البيجوري شيخا للأزهر، وسار في الأزهر ومشيخته باحتشام وتوقير[lvi]، وفي عهد سعيد تجددت الفتن والاضطرابات، ومع تقدم الشيخ البيجوري في العمر، وإفلات زمام الأمر من يده[lvii]، استصعبت حكومة سعيد إقالته من منصبه، فقر الرأي على إقامة لجنة من أربعة علماء، وعلى رأسها مصطفى العروسي؛ لتدير الأزهر بالوكالة عن شيخه[lviii].

مصطفى العروسي شيخا للأزهر: بموت الشيخ البيجوري أخلفه في المنصب الشيخ مصطفى العروسي، وكان العروسي ميالا إلى الإصلاح، حريصا على النظام، والتزام الدقة، وقد أدرك بأن ما يحدث في الأزهر من فتن واضرابات، منشأها افتقار الأزهر إلى التنظيم[lix]، فقام بإبطال كثير من العادات السيئة[lx]، وعقد العزم على وضع حد لفوضى

المدرسين في الأزهر؛ بعقد امتحان للمدرسين؛ لإبعاد العناصر غير المؤهلة، ومنعهم من مزاولة التدريس بالأزهر.

لائحة مصطفى العروسي: بعد استتباب الأمر للشيخ العروسي، وأصبح الوقت مهيأ لوضع قواعد تنظم التعليم بالأزهر وإدارته، وتجدد مناهجه، وضع مذكرة طويلة، عرفت بلائحة مصطفى العروسي، واشتملت اللائحة على سبعة وعشرين بندا، ضمنها أسس الإصلاح التي اقترحها من أجل تطوير الأزهر وإعادة الحياة إليه؛ ليقوم بدروه كجامعة علمية.

وتعد لائحة العروسي أول عمل مدروس لإصلاح الأزهر، ومخطط له بعناية، وانتهج فيه صاحبه نهجا شبيها بنهج وضع القوانين، وقد اشتملت اللائحة على اقتراحات؛ لتطوير التعليم في الأزهر، وتنظيم شؤونه الإدارية، وتجديد مناهجه، وكشف فيها عن أوجه القصور والخلل التي رأى العروسي أنها تقف عائقا أمام وجود حياة علمية تليق بسمعة الأزهر وتاريخه العريق[lxi].

وقد قام مصطفى العروسي برفع مذكرته للخديوي، وبقيت اللائحة معلقة، إلى أن فاجأه العزل عن المنصب[lxii]، دون سبب أو مبرر، ويبدو أن هذا الاتجاه نحو الإصلاح أثار البعض، فبدأوا بمحاربة العروسي، ووشوا به، وخوفوا المسؤولين من جرأته وقوة شخصيته، وكان يرأس البلاد يومئذ الخديوي إسماعيل، الذي كان يخشى أي ثورة شعبية ضده؛ نتيجة تورطه في أخطاء جسمية، والديون التي أوقع فيها مصر[lxiii].

ومهما كان الأمر فإنه يمكن القول أن مساعي العروسي قد تحقق منها جزءا ولو يسيرا؛ حيث خطا خطوة حسنة بالرقابة على العلماء والطلاب، وانتقاء الصالحين منهم للتعليم والتعلم، ومتابعة الدرس في العلوم التي يتطلبها العمل الجديد في دواوين القضاء ومدارس الحكومة[lxiv]، وأقل ما يقال عن فعل العروسي أنه قد هيأ النفوس لتقبل الإصلاحات اللاحقة.

قانون الشيخ محمد المهدي العباسي ١٨٧٢:

كان المناخ الثقافي والتعليمي في الثلث الأخير من القرن التاسع محفزا قويا لدعاة الإصلاح، انعشت فيه حركة التحديث الثقافي والاجتماعي، وكان تنوير الشعب، وبث الوعي بين أفراده[lxv]، يتم عبر قنوات التعليم، وإتاحة خدمة التعليم لجميع فئات الشعب في المدن والقرى، وأشاع إسماعيل في مصر نهضة تعليمية؛ بما جدد من معاهد العلم المدنية والعسكرية[lxvi]، وبما أرسله من البعثات العلمية إلى الخارج.

وفي عام ١٨٧١ أنشأ علي مبارك الكتبخانة ليضاهي بها الكتبخانة في مدينة باريز[lxvii]، وألحقت بها قاعة للمحاضرات عرفت بدار المعارف، وجهزت بالأثاث والمعامل وخزانة مخصوصة لجميع الآلات والأورنيكات المقتضية؛ لتوضيح نظريات وقواعد العلوم الطبيعية، والمباني والآلات البخارية، ثم انتهى إلى تسميتها بدار العلوم[lxviii]، وفتحت الدار في وجه كل راغب في الالتحاق بها.

ولا ريب في أن الأزاهرة نظروا إلى مدرسة دار العلوم نظرة ريبة؛ إذ رأوا فيها منافسا لمعهدهم، وقد يهدد خريجوها وظائفهم في المستقبل، وتستغني حينئذ الحكومة عن خدماتهم في المدارس وفي دواوين ومؤسسات الدولة، ولن يتبقى لهم سوى وظائف الخطابة والإمامة.

وكان لهذا السبب وغيره في أن يدرك الأزهر قصوره العلمي، واتساع شقة هذا القصور بينه وبين المدارس[lxix] العمومية، وهو الأمر الذي دفع القائمين على أمر الأزهر إلى الشعور بضرورة مواكبة العصر، ومسايرة نظام التعليم العمومي، فتولدت رغبة لدى أهله بالقيام بإصلاح النظام التعليمي الأزهري؛ نتجت عنها مجموعة من المشاريع الإصلاحية، كان أولها قانون المعروف بقانون المهدي الصادر سنة ١٨٧٢.

الشيخ محمد المهدي شيخا للأزهر: لما انصرف الشيخ مصطفى العروسي عن مشيخة الأزهر بإقالته، تقلدها من بعده محمد المهدي العباسي، وكان أول من تقلدها من العلماء

الحنفية[lxx]، جامعا بين وظيفتي منصب مشيخة الأزهر ومفتي[lxxi] الديار المصرية، وكان أصغر من تولاهما في تاريخ الأزهر.

وقد سار الشيخ المهدي في وظيفتيه سيرا حسنا، ودان له الخاص والعام من أهل الأزهر، وزاد الأمراء في تعظيمه، وقلت على يديه الشرور والمفاسد في الأزهر[lxxii]، وبدأ الشيخ المهدي في التنظيم والإدارة لشؤون الأزهر، وأحكم الرقابة على القائمين عليه[lxxiii].

وكان أول ما توجه إليه الشيخ المهدي في إصلاح المنظومة التعليمية الأزهرية، وضع قانون لمن يريد الاشتغال بالتدريس في الأزهر، وقدم بشأنه التماسا إلى الخديوي إسماعيل، وتلقاه الأخير بالقبول[lxxiv]، وفي أول فبراير من سنة ١٨٧٢ أصدر إسماعيل باشا أمره بقانون نمرة ٢٤ ونشر بالوقائع المصري[lxxv]، وكان أول قانون يصدر في الأزهر منذ تأسيسه.

محتوى قانون المهدي ١٨٧٢: وقانون المهدي خاص بامتحان المتصدرين للتدريس بالأزهر، ومن أهم محتوياته:

- إتاحة الفرصة لمن أراد من الطلبة الانضمام لهيئة التدريس الأزهرية، عن طريق التقدم إلى شيخ الأزهر بطلب يبين فيه رغبته في تأدية الامتحان[lxxvi].
- تشكيل لجنة الامتحان من ستة أفراد من كبار علماء الأزهر، اثنين من كل مذهب، باستثناء المذهب الحنبلي لقلة الطلبة المقبلين عليه[lxxvii].
- تحديد العلوم التي يمتحن فيها الطلبة، والمكونة من علم الفقه والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والأصول والتوحيد والحديث والتفسير والمنطق[lxxviii].
- حصر عدد الطلبة المسموح لهم بتأدية امتحان التدريس في ست طلاب كل سنة دراسية[lxxix].
- ترتيب الناجحين منهم إلى ثلاث مستويات؛ بحسب ما لهم الإلمام به من العلوم[lxxx] الإحدى عشر، وإجادتهم في عرض الدرس، والرد على أسئلة اللجنة واستفساراتها.

لقد قصد الشيخ المهدي بإصدار هذا القانون إبعاد العناصر من المدرسين، التي لا تتميز بالجدارة والكفاءة العلمية؛ سيرا في ذلك خلف سلفه مصطفى العروسي، حين منع جماعة ممن يدرسون القرآن بلا استحقاق[lxxxi].

والتجأ المهدي إلى وسيلة المال، واتخذ منه أداة للحيلولة بين مساعيه وبين معارضيه، فقام بإعادة ما كان مقررا من مرتبات ومعاشات وبدل كساوي، وأصبح بذلك لأهل الأزهر اسم في ديوان الرزنامجة وغيرها، وأثري كثير منهم بسببه[lxxxii]، فمنحت لهم تلك المرتبات على سبيل الدوام والاستمرار لهم ولأعقابهم[lxxxiii].

ويلاحظ على قانون المهدي أنه استمد من نظام الامتحان التلقائي الذي كان معمولا به في الأزهر من قبل[lxxxiv]، ومهما يكن من أمره، فهو يعد أولى خطوة عملية نحو الإصلاح، صودق عليها رسميا من قبل الدولة، وحظيت بتأييد، وتقبل من الرأي العام المثقف خارج الأزهر[lxxxv].

وبسب الاضطرابات والأزمة الاقتصادية، ووقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني، خبت حركة الإصلاح، خاصة مع عودة قوى المعارضة، التي وقفت في وجه الحركة الإصلاحية الوليدة بزعامة الشيخ محمد عليش شيخ المالكية[lxxxvi]، ويظن أنه من كان خلف إزاحة العروسي من منصبه، وقد كان للشيخ عليش أتباع كثر من أبناء الوجه القبلي، وكانوا يشكلون أكبر رواق في الأزهر[lxxxvii].

وشهدت الفترة ما بين عامي ١٨٨٥– ١٨٨٨ صدور مجموعة من القوانين صودق عليها، لكنها لم تخط بالإصلاح بعيدا، فقانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر، الصادر في مارس ١٨٨٥[lxxxviii]، لا يعدو أن يكون لائحة تنفيذية لقانون المهدي، أما قانون امتحان التدريس المعروف بقانون الشيخ الانباني الصادر ١٨٨٨[lxxxix]، فلا يختلف عن قانون ١٨٨٥ إلا في أمور محددة.

المحور الثاني: جهود محمد عبده في إصلاح التعليم بالأزهر:

تمكن الاحتلال الإنجليزي من البلاد منذ سنة ١٨٨٢[xc]، وجثم على صدرها؛ مسيطرا على كافة دواليب الدولة بيد من حديد، ولم يبق بعيدا عن سيطرته سوى الجامع الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية؛ لأن هذه المصالح الثلاث، إسلامية محضة، وقد تركها الإنجليز لحساسيتها الدينية[xci].

ومع اعتلاء عباس حلمي الثاني حكم مصر، وكان كارها وضجرا من استلاء الإنجليز على أعمال الحكومة[xcii]، توجهت إليه أنظار الوطنيين والزعماء، وكان من ضمن من اتصل به محمد عبده، إذ كان مؤمنا بأن جهوده الإصلاحية لن تثمر إلا إذا كان مؤيدا من أمير البلاد[xciii] فقد سبق له بعد عودته من المنفى أن حاول في إقناع الشيخ الإنبابي[xciv] شيخ الأزهر يومئذ، فلم يصادف منه قبولا، ولا تأييدا من توفيق[xcv].

وقد سعى محمد عبده لدى الخديوي بعد أن آنس فيه صدق الوطنية، وصارحه بالقول: إن لدى أفندينا هذه المصالح الثلاثة العظيمة، فيمكنه أن يصلح الأمة كلها بإصلاحها، وقد تركها الإنجليز له؛ لأنها دينية، فهم لا ينازعونه فيها الآن[xcvi]، فلقيت دعوته صدى في نفس الخديوي، ورأى فيها خطوة مهمة، قد تعزز مركزه في صراعه مع الإنجليز، وتزيد نفوذه في العالم الإسلامي[xcvii].

والتقت مصلحة الطرفين على تحريك عجلة الإصلاح في الجامع الأزهر، واتفقا على وضع تقرير أولي، يبين فيه محمد عبده ما يراه من أوجه الإصلاح، فكانت رؤية محمد عبده في تقريره المسهب المرفوع للجناب العالي، تتضمن إنشاء مجلس لإدارة الأزهر، يضم كبار علماء المذاهب الأربعة في الأزهر[xcviii]، فصادف ذلك التقرير رضاء عاليا من الخديوي[xcix]، وأخضع التقرير لنقاش الحكومة، التي سبق لمحمد عبده أن كاشفها بأمله في إصلاح الأزهر، وأقنعها بأسلوب آخر[c].

تأسيس مجلس إدارة الأزهر ودور المجلس في إصلاح التعليم بالأزهر:

كانت الفوضى تعم الجامع الأزهر في الوقت الذي كان الشيخ الانباني لا يزال شيخا للأزهر، وكان قد تقدم به العمر، وأصيب بمرض أعجزه عن أداء عمله على أكمل وجه، فرفعت العرائض والالتماسات للخديوي؛ مطالبة بتعيين لجنة لإدارة الأزهر[ci] نيابة عن شيخه، وأصدر عباس حلمي الثاني- استجابة للمطالب- قرارا بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٨٩٤ بندب الشيخ حسونة النواوي وكيلا للأزهر[cii]، ثم تعيينه شيخا للأزهر ١٨٩٦[ciii]، بعد أن دفع الانبابي دفعا إلى الاستقالة.

وأتبع الأمر السابق بأمر عال ثان في أقل من شهر، صدر بتاريخ ٣ يناير ١٨٩٥ بتشكيل مجلس إدارة الأزهر[civ]، على أن يكون مفتتح أعمال المجلس النظر في قواعد التدريس، وانتظام الأروقة ورواتبها، ودرجات العلماء، ومقرراتهم، وكيفية حيازة كساوي التشريف، وغير ذلك مما يترتب عليه الارتقاء بالجامع الأزهر، ويساهم في وضع نظام يسير وفق قواعده.

وقد باشر المجلس عمله في أول جلسة له بتاريخ ١٢ يناير ١٨٩٥[cv] برئاسة حسونة النواوي وبقية الأعضاء، باستثناء عبد الرحمن الشربيني، وكان عضوا بالمجلس، وعلل عدم حضوره بأسباب صحية، بينما كان سبب تخلفه في الحقيقة، رفضه للنظام[cvi] الجديد الذي يسعى مجلس إدارة الأزهر لإقراره[cvii].

وكان محمد عبده يرغب في أن يبدأ بأعمال عظيمة في الإصلاح؛ اغتناما للفرصة[cviii]، غير أنه نصح بأن يأخذ ذلك الإصلاح بالتدرج[cix]؛ مراعاة للظروف، ومسايرة للواقع، فاكتفى بإعداد مشروع قانون الامتحان من يريد التدريس بالأزهر، والتي تم إصداره في يناير[cx] من السنة ذاتها، ولا يكاد يختلف هذا القانون عن القانون الصادر ١٨٨٨ إلا في أمور معدودة.

وشهدت السنة الموالية في شهر يونيو صدور قانون صرف المرتبات[cxi]، وبمقتضاه أصبح لعلماء الأزهر مرتبات شهرية ثابتة من خزينة الدولة، بعد أن كانت تصرف مرتباتهم

من أموال الأوقاف والإعانات، والتي كان يتم توزيعها على غير قاعدة مرعية[cxii]؛ إذ كان الأمر كله موكولا لشيخ الأزهر، يتصرف فيها كيفما يشاء.

وأعقب قانون صرف المرتبات بقانون كساوي التشريف في فبراير من سنة ١٨٩٦[cxiii]، والتي كان له أهمية أدبية كبيرة في مجتمع الأزهريين والعلماء، وقد قسم الكساوي إلى كساوي تشريف علمية خاصة بالعلماء، ولها ثلاث درجات؛ حسب درجاتهم ومراتبهم، وإلى كساوي تشريف مظهرية[cxiv]، تمنح تقديرا لبعض الشخصيات في المجتمع؛ كمشايخ الطرق الصوفية ونقيب الأشراف وغيرهم.

قانون إصلاح التعليم بالجامع الأزهر ١٨٩٦:

ومما يلاحظ على القوانين الصادرة بعد تأسيس مجلس إدارة الأزهر، أنها لم تخط خطوة طويلة في طريق الإصلاح، وأن قانونين من أصل ثلاثة، انصب اهتمامها بشكل كامل على الماديات، وترتيب وضع المرتبات وكساوي التشريف؛ حتى يطمئن المشتغلون بالعلم على رزقهم[cxv].

ويبدو أن تيار الإصلاح داخل المجلس، أدرك صعوبة تقبل المحافظين للتطوير والتجديد، ورغبتهم في إبقاء الحال على وضعه؛ لرسوخ العادات القديمة عندهم[cxvi]، فاضطروا إلى أخذ الإصلاح بالتدرج؛ لمعرفتهم أنه لن يتم إلا في زمن طويل[cxvii]؛ وخشية من معارضة المحافظين، تم اللجوء إلى استمالتهم برفع مخصصاتهم المالية، وصارت تعطى لهم من غير سعي ولا تزلف[cxviii].

ومضى مجلس إدارة الأزهر في النظر فيما وراء الماديات، ووجه اهتماماته إلى المسألة ذات الأهمية القصوى، وهو التعليم والتدريس والامتحانات[cxix]، وعكف على وضع أسس التطوير للأزهر، فألفت لجنة من ثلاثين عالما؛ لتكتب تقريرا مسهبا عن العلوم التي تدرس بالفعل، وعن العلوم التي ترى أنه يجب إضافتها[cxx].

وقد استغرق إعداد مشروع القانون وقتا طويلا، وقدم للحكومة، فألفت لجنة للنظر فيه[cxxi]، وأصدر الخديوي أمره العالي في أول من يوليو من سنة ١٨٩٦ بقانون الجامع

الأزهر[cxxii]، الذي يعد أول خطوة هامة نحو إصلاح التعليم؛ إذ انتقل الأزهر بهذا القانون من فوضى عامة في التدريس وغيره إلى شيء من النظام[cxxiii].

أهم مشتملات قانون إصلاح التعليم بالجامع الأزهر ١٨٩٦:

مهام مجلس إدارة الأزهر: حددت مهام المجلس بتكليفه بوضع قوانين الانتساب والانتظار والاستحقاق في الجرايات، ووضع قواعد للأروقة والحارات، تبين فيها الأعمال المنوطة بمشايخ الأروقة، وأن تكون قراراته واجبة التنفيذ بمجرد صدورها،[cxxiv]، بالإضافة إلى إصدار القرارات والقواعد الضامنة لسير عملية التدريس، وضبط الطلاب والأعمال، والأحكام التي تسري على الجميع الوعظة والمدرسين[cxxv].

المقررات الدراسية: قسم القانون المواد الدراسية إلى قسمين: علوم مقاصد وعلوم وسائل[cxxvi]:

- علوم المقاصد: علم الكلام وعلم الأخلاق الدينية والفقه وأصوله وتفسير القرآن والحديث.
- علوم الوسائل: النحو والصرف والبلاغة بعلومها والمنطق ومصطلح الحديث والحساب والجبر والعروض والقافية.

وألحق القانون علوما أخرى كتاريخ الإسلام وصناعة الإنشاء بعلوم المقاصد، واللغة؛ متنا وأدبا ومبادئ الهندسة وتقويم البلدان بعلوم الوسائل وخلافها من العلوم النقلية والعقلية، والحكمة من هذه المحلقات؛ هي الترجيح الموجب لتقديم بعض أهل الدرجة الواحدة على بعض[cxxvii].

الامتحان والشهادات: قسمت الامتحانات إلى قسمين: امتحان لنيل الشهادة الأهلية، وآخر لنيل الشهادة العالمية[cxxviii]، **و**يشترط لدخول امتحان الشهادة الأهلية، مضي ثماني سنوات وأكثر[cxxix]، ولأداء امتحان الشهادة العالمية مضي اثنتي عشرة سنة دون انقطاع[cxxx].

مميزات القانون:

- وضعه حدا لفوضى المناهج الدراسية؛ بتكليفه مجلس إدارة الأزهر بتوزيع العلوم على الأساتذة وعلى السنوات الدراسية، وتقييد الأساتذة بما يقرره المجلس في هذا الشأن، وتعيين الكتب لجميع العلوم؛ بحيث لا يجوز قراءة غيرها، إلا بقرار يصدر من المجلس[cxxxi].
- انفتاحه على المؤسسات التعليمية الأخرى؛ بمنحه الحق لمجلس إدارة الأزهر بالاستعانة بأساتذة من خارج الأزهر، وضمهم كأعضاء في هيئة التدريس بالجامع الأزهر؛ لتدريس العلوم الغير المتداولة تدريسها في الأزهر[cxxxii].
- تقليص سلطة شيخ الأزهر المطلقة في توقيع العقوبات الواردة في قائمة العقوبات التأديبية في حق المخالفين لأحكام القانون، أو قرارات مجلس الإدارة، أو شيخ الجامع بالصفة المذكورة[cxxxiii].
- سعيه للحد من أساليب التلقين التي تلعب فيها الذاكرة دورا رئيسيا، وذلك بترغيب الطلبة في التطبيق العملي للمقررات الدراسية التي يقصد من تعليمها العمل؛ كعلوم البلاغة، وحمل المدرسين على تطبيق العلم مع العمل[cxxxiv].
- فتحه الأبواب لغير الأزاهرة لمن لهم شهرة في العلم للتدريس في الجامع الأزهر، بشرط موافقة شيخ الجامع، دون إخضاعهم لتأدية امتحان إثبات الكفاءة، وفتح باب للراغبين في التقدم لتأدية الامتحان من غير طلبة الأزهر[cxxxv].
- منعه قراءة الحواشي والتقارير، وحظرها حظرا باتا في جميع العلوم خلال السنوات الأربع الأولى، والاكتفاء بالمتون والشروح الواضحة، وبعد السنوات الأربع فالطلبة

والأساتذة مخيرون، أما التقارير فتم حظرها بالكلية، إلا بقرار من مجلس الإدارة[cxxxvi].

- إضافته على العلوم الإحدى عشر علوما جديدة، وهي الحساب والجبر والهندسة وخلافها من العلوم العقلية والنقلية بشكل اختياري، إلا أن اعتبارها من المميزات الموجبة لتقديم بعض أهل الدرجة الواحدة على بعض[cxxxvii]، فيه تحفيز للطلبة على الإقبال على دراستها.

وبالطبع لم يكن من الممكن تنفيذ قرارات مجلس إدارة الأزهر دون تخصيص مبالغ مالية؛ لذلك سعى محمد عبده لدى الحكومة لتخصيص مبلغ من ميزانية الدولة للأزهر، وبرر مطلبه للمستشار المالي الإنجليزي الذي كانت له الرقابة على الميزانية، أن الأزهر يخرج الموظفين لدواوين الحكومة من القضاة الشرعيين[cxxxviii]، والإنفاق عليه كضرورة الإنفاق على باقي المؤسسات الحكومية الأخرى.

وأصدر الخديوي أمرا لتخصيص مبلغا ماليا؛ استجابة للمذكرة المرفوعة إليه من طرف الأزهر، والتي أرفقت ببيان ما يلزم من المبالغ المالية، وتحديد جهات صرفها[cxxxix]، سبقت بتقرير عن الإنجازات التنظيمية والإدارية والمالية والتعليمة[cxl]، التي تحققت في ظل القانون الجديد، وقد استحسنها غاية الإحسان[cxli].

المحور الثالث: تعطيل حركة إصلاح التعليم بالجامع الأزهر:

بذل مجلس إدارة الأزهر كل جهده في اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق القانون، وتنفيذه على الوجه الأكمل، فضبطت أروقة الأزهر ماليا وإداريا، وألزم مشايخ الأروقة بإبلاغ شيخ الأزهر بصورة دورية بما يرد إليهم من المدرسين في الجامع من التقارير المتعلقة بغياب الطلاب وحضورهم[cxlii]، ونظمت شؤون الأساتذة والطلبة طبقا لأصول وقواعد جديدة[cxliii].

وقد لجأ مجلس إدارة الأزهر في ترغيب الطلبة حتى يتقبلوا قواعد النظام الجديد، وحملهم على التسابق في دروسهم، إلى عقد امتحان المكافأة الاختياري آخر كل سنة

دراسية[cxliv]، ورصد المجلس جوائز مالية، توزع في أول العام الدراسي، بمحضر من شيخ الجامع وأعضاء مجلس الإدارة وكل أفاضل العلماء الأزهريين[cxlv]، ويبدو أن الهدف من امتحان المكافأة، هو معرفة تكيف الطلبة مع النظام الجديد للأزهر من عدمه.

وقد بلغ عدد المتقدمين لامتحان المكافأة في نسخته الأولى ٦٢٠ طالبا، نجح منهم ٣٣٤[cxlvi]، وفي نسخته الثانية ارتفع عددهم بشكل ملحوظ؛ حيث بلغ عددهم ١٥٠٢[cxlvii]، وأظهرت نتائج الامتحان رجوح كفة الذين جمعوا بين العلوم القديمة والحديثة، على من اقتصر اشتغالهم بالعلوم القديمة، وبهذا ظهر أن الاشتغال بالعلوم الحديثة، يقوى الطلاب في العلوم القديمة، ولا يؤدي إلى ضعفهم فيها، كما يزعم أعداؤها من أنصار القديم في الأزهر[cxlviii].

وقد تزامن ارتفاع أعداد الطلبة المقبلين على امتحان المكافأة السنوي، مع ارتفاع في أعداد الراغبين لتأدية امتحان لنيل شهادتي الأهلية والعالمية ما بين سنتي ١٨٩٧-١٩٠٤، وارتفاع نسبة النجاح[cxlix] بين صفوف الممتحنين، وبذلك تمت تصفية التلال المتراكمة من طلبات[cl] الطلبة الراغبين في تأدية امتحان التدريس.

لكن حركة الإصلاح لم تمض في سهولة ويسر، فقد تجمعت في وجهها عدة صعوبات، عرقلت خطواتها، تسبب فيها حرص طائفة من أهل الأزهر، ألفت القديم حتى عدته دينا[cli]، وكان أول عمل جوبه به النظام الجديد، هو تعطيل بعض مواد القانون؛ إما جزئيا أو كليا، والحاصل- كما يقول عبده- أن هذا القانون عدته المشيخة ومشايخه وطلبته من قبيل الوصايا التي يجوز أن يعمل الشخص بها، ويجوز له ألا يعمل بها[clii].

معارضة القيادة السياسية لإصلاح التعليم بالأزهر: لم يكن عباس حلمي الثاني جادا في سعيه للنهوض بالأزهر، بقدر ما كان هدفه استبقاء الأزهر في قبضته[cliii]، وتدعيم مركزه، وتعويض جزء من سلطته المفقودة، وقد باح بنفسه لمحمد عبده، وشكا له ما يلقاه من تعنت الإنجليز، وحجرهم عليه وعلى وزرائه، ووقوفهم دون ما يرجوه لبلده من الخير والقوة[cliv].

فالخديوي كان يعتقد أنه بإطلاقه يد الشيخ في الأزهر، أنه لن يعارضه في تصرفاته ورغابته[clv]؛ كنوع من المقايضة، في حين كانت نوايا الشيخ وتطلعاته من الإصلاح، إلى جعل الأزهر مستقلا استقلالا تاما، ومنع تدخلات الحكومة في شؤونه الإدارية والمالية منعا باتا، وقد أسرها محمد عبده لتلميذه رشيد رضا بصريح القول: أني لن أدع الحكومة تتدخل في الأزهر ما دمت فيه[clvi].

فالشيخ محمد عبده خيب آمال الخديوي، ووقف عقبة كأداء في طريق رغبته في تسخير الأزهر لأغراضه، ومنعه من التصرف في أموال الخاصة بالأوقاف، التي كان ينفقها على أسرته وعلى مزارعه[clvii]، وبلغت المواجهة بينهما مرحلة التصادم الصريح؛ برفضه أوامر الخديوي صراحة، حين قام الخديوي بتوجيه كسوة تشريف من الدرجة الأولى لغير المستحق لها، وأثناء عرضها في مجلس الإدارة، وجهت إلى مستحقها بمقتضى القانون[clviii].

وقد أثار المفتي بمعارضته ورفضه الأوامر العلية حفيظة الخديوي، فقرر الانتقام من محمد عبده[clix] والتخلص منه، لكنه اصطدم بسلطة المعتمد البريطاني اللورد كرومر، الذي صرح للخديوي بأنه مهما كانت الأحوال، فإنه لا يواقف على فصل الشيخ المفتي ما دام موجودا[clx]، فمحمد عبده وجماعته– كما يقول كرومر – يستحقون كل الدعم والمساندة[clxi]، وهذا الدعم الذي حظى به عبده، وعلاقته الوثيقة بكرومر، هي التي رفعت من منسوب الشك لدى الخديوي.

وبالرغم من مساندة كرومر لمحمد عبده، وإصراراه على بقائه في منصبه، إلا أن ذلك لم يثن الخديوي على خطته، فلجأ إلى اتباع أساليب الدس والمؤامرات؛ للإيقاع به واغتياله معنويا، ومن ثم دفعه إلى الاستقالة من تلقاء نفسه، فأثار عليه جريدتي اللواء والظاهر حول فتوة أصدرها، ثم دبرت له مكيدة أخلاقية، ثبت زيفها، وحكم على ناشريها بالسجن بمدد مختلفة[clxii].

ولما كان محمد عبده هو المحرك الأول والأساسي لحركة إصلاح التعليم بالأزهر ومجلس إدارته، دبر القصر مكيدة؛ كفيلة بأن تضعف نفوذه في مجلس إدارة الأزهر،

وتقوي معارضيه داخل المجلس، وذلك بحمل بعض أعضاء مجلس الإدارة على الاستقالة، واستبدالهم بأعضاء آخرين، ويكون بذلك في مجلس الإدارة، حزب قوي لمعارضة نفوذ محمد عبده[clxiii].

المعارضة الأزهرية لإصلاح التعليم بالأزهر: لقد كان تعيين وكيل الأزهر الشيخ حسونة النواوي شيخا للأزهر خطوة مهمة، بعد أن اقنع الشيخ الانباني على تقديم استقالته من المشيخة[clxiv]، وكان الهدف من تعيين حسونة شيخا للأزهر، هو تأييد التيار الإصلاحي، وتمهيد الطريق لمحمد عبده؛ إذ إن الشيخ الانبابي كان خصما عنيدا لكل إصلاح وتجديد[clxv].

ولقد تحققت في عهدة الشيخ حسونة النواوي نهضة علمية عظيمة[clxvi]؛ ونظرا لاستقلالية الشيخ في آرائه، ورفضه الخضوع لما تمليه عليه الحكومة، أصدر الخديوي أمرا سنة ١٨٩٩ بعزله[clxvii] عن منصبي: المشيخة والإفتاء معا؛ لاتخاذه موقفا صارما ضد الحكومة التي أرادت منع الحج عام الوباء[clxviii]، ومعارضته الشديدة لتعيين قاضيين من محكمة الاستئناف الأهلية في المحكمة الشرعية[clxix]، بالرغم من تدخل الخديوي ومحاولة ثني الشيخ عن رأيه.

وبعزل الشيخ حسونة النواوي من مشيخة الأزهر، وتولية الشيخ سليم البشري خلفا له، دخلت الأزهر مرحلة جديدة، فالشيخ البشري من أشد المعارضين لقضية الإصلاح، وقد اتخذ أسلوب التباطؤ والمماطلة سبيلا لوقف تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والاقتراحات التي يرفعها أعضاؤه إليه، حتى تطاولت الأيام، ومل أعضاء الكلام، وبقي الأزهر على ما كان عليه في أمر الكتب والعلوم وطريقة التدريس، كأن لم يوضع لها شيء جديد[clxx].

وقد تقدم شيخ الأزهر الشيخ سليم البشري سنة ١٩٠١ بالتماس لديوان الخديوي لإلغاء امتحان المكافأة، وتحويل المبلغ المخصص لها إلى من لا مرتب له من العلماء، كما طالب بإلغاء العلوم الحديثة من الأزهر؛ لأنها تلهي الطلبة على الاشتغال بالعلوم الشرعية[clxxi]، ثم أخذ أعداء الإصلاح يروجون وينشرون في الجرائد، عدم احتياج الأزهر

للعلوم الحديثة التي أقحمت ضمن العلوم الأزهرية، وأنه لا نفع فيها للطلاب[clxxii]، واستمر الهجوم على الإصلاح والإصلاحيين إلى أن أقدم الشيخ سليم البشري على ما أغضب الخديوي، وأزيح من منصبه في أواخر سنة ١٩٠٣[clxxiii].

وقد شغلت السنوات التي قضاها سليم البشري في محاربة التجديد، وتعطيل قرارات الإصلاح، إدارة الأزهر الجديدة بقيادة الشيخ علي محمد الببلاوي، الذي خلف البشري في المنصب، وحاول أن يرد دفة الأزهر نحو عملية الإصلاح من جديد، وأخذ ينفذ كل ما عطله الشيخ سليم البشري[clxxiv]، وقد تحققت في عهدته بعض النجاحات.

لكن الشيخ الببلاوي لم يسلم من كلا الجبهتين: القيادة السياسية والمحافظين في الأزهر؛ نظرا لارتباطه بمحمد عبده وبمشروعه الإصلاحي، حتى لم يكن له من الرئاسة غير رسومها، والكلمة كانت كلمة المفتي[clxxv]، فأحيكت له الدسائس، ودبرت له المؤامرات، جعلته يفضل الراحة عن عناء مواجهة الشغب، والشكايات ضده وضد مجلس إدارة الأزهر، فاستقال من منصب المشيخة.

وفي ظل الهجوم الشرس على التيار الإصلاحي داخل الأزهر، ومحاولة إضعاف صوته في مجلس إدارة الأزهر، أسندت الحكومة مشيخة الأزهر للشيخ عبد الرحمن الشربيني الذي سبق له الاعتذار عن توليها، وأقنع بأنه الوحيد من يستطيع إزالة الفساد الذي يسمى الإصلاح، وتوجيه الأزهر[clxxvi] وجهته التي أنشئ لأجلها.

وقد عرف الشيخ الشربيني بعدائه الشديد للإصلاح، وسبق أن أدلى بتصريح صحفي حول معتقده في إصلاح الأزهر، فأنكر طرق التعليم الجديدة ومناهجه الحديثة؛ لأنها تلقن الشك حيث يجب التسليم، وأنه سمع منذ سنوات بشيء يسمونه حركة إصلاح الأزهر، ولم ير لهذه الحركة من نتيجة، سوى انتشار الفوضى في ربوعه[clxxvii]، وقد ولي منصب المشيخة إثر هذا التصريح.

وتصريح عبد الرحمن الشربيني جاء في سياق التعضيد والمؤازرة لأحد معارضي الإصلاح من علماء الأزهر الشباب، وهو الشيخ محمد الأحمدي الظواهري، الذي قام بتوجيه

خطاب مفتوح إلى الخديوي، ينتقد فيه حركة الإصلاح الجديدة، ويطالبه فيه بالتدخل لشمل هذه المعاهد بعنايته، وقطع منها جراثيم الفساد والانحطاط[clxxviii].

وقد تماهى الخطاب السياسي بالتوجه الجديد للأزهر وأشاد به؛ وناصر موقفه حيال حركة الإصلاح؛ إما عبر الصحف الناطقة باسمه، أو بتقريب أعداء الإصلاح منه[clxxix]، وكادت أن تصل أوامر الخديوي إلى أن تكون إلغاء تاما لقوانين الأزهر[clxxx]، فيما كان خطابه في حفلة تنصيب عبد الرحمن الشربيني شيخا للأزهر القول الفصل في مسألة الإصلاح؛ حيث أعلن وبوضوح أن الجامع الأزهر قد أسس على أن يكون مدرسة دينية، فلا يشتغل علماؤه وطلبته إلا بتلقي العلوم الدينية النافعة البعيدة عن زيغ العقائد وشغب الأفكار[clxxxi].

لقد كانت استقالة البلاوي الذي كان على تلاق ووفاق تام بينه وبين محمد عبده[clxxxii] على مواصلة الإصلاح، وتعيين الشيخ الشربيني خلفا له، وإعلان الخديوي موقفه حيال حركة إصلاح الأزهر صراحة، كانت كل هذه الأسباب دافعة لمحمد عبده إلى الانسحاب، وتقديم استقالته في ٢٦ مارس ١٩٠٥[clxxxiii]، بعد ما أدرك أنه من العبث موصلة المقاومة، وقد أعرب عن موقفه ووقوفه وحيدا بلا مناصر بالقول: وليس لي من الأساتذة من يساعدني، ولا من دعاة الخير من ينصرني[clxxxiv].

يتضح من العرض السابق أن التعليم بالأزهر في القرن التاسع عشر يعد امتدادا لحالة التعليم في القرن الثامن عشر وما قبله، وأن القوانين الصادرة لإصلاحه؛ بدءا من أول قانون في تاريخ الأزهر والصادر سنة ١٨٧٢، وما أعقبه من قوانين، شكلت خطوة هامة في تحقيق كثير من الإصلاحات المتعلقة بالمناهج الدراسية وسير العملية التعليمية وإدارة الأزهر، وبالرغم من تعرض حركة الإصلاح للتعطيل مطلع القرن العشرين فترة من الزمن، فإن تلك القوانين كانت القاعدة الأساس، التي انبنت عليها المشاريع التجديدية اللاحقة.

نتائج الدراسة:

- النهضة التعليمية في عهد محمد علي وخلفائه كان لها أثر في ظهور طبقة مستنيرة من علماء الأزهر، ساهموا في تحريك عملية إصلاح التعليم بالأزهر.
- أهمية لائحة مصطفى العروسي بالرغم من عدم إمضائها، كانت خطوة هامة في طريق الإصلاح، وكانت الأساس الذي بنيت عليه القوانين التنظيمية اللاحقة.
- تأسيس مجلس إدارة الأزهر والقوانين التي أصدرها، كان لها الدور الأكبر في النهوض بالأزهر من كافة النواحي؛ التعليمة والإدارية والمالية.
- التدخل السياسي لأبناء محمد علي في شؤون الأزهر، كان له بعض الآثار السيئة على حركة إصلاح التعليم بالجامع الأزهر.

قائمة المراجع:

[i] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مط ١. دون م. ١٩٦٨. مج ٢. ص ٢٥١.

[ii] المرجع نفسه. ص ٢٥٢.

[iii] محمد عبد الله عنان. تاريخ الجامع الأزهر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠١٢. ص ١١٤.

[iv] المرجع والصفحة نفسها.

[v] محمود أبو العيون. الجامع الأزهر نبذة في تاريخه. مطبعة الأزهر. القاهرة. ١٩٤٩. ص ٢٣.

[vi] محمد عبد الله عنان. تاريخ الجامع الأزهر. مرجع سابق. ص. ص ١١٥.

[vii] محمد عبد الله عنان. تاريخ الجامع الأزهر. مرجع سابق. ص ١٢٨.

[viii] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. مرجع سابق. مج ٢. ص ٢٥١.

[ix] عبد العزيز محمد الشناوي. الأزهر جامعا وجامعة. مكتبة الأنجلو. القاهرة ٢٠١٣. مج ١. ص ١٠٥.

[x] تقي الدين أحمد بن علي المقريزي. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. ١٩٨٧. مج ٢. ص ٢٧٥.

[xi] أحمد القلقشندي. صبح الأعشى في صناعة الإنشا. المطبعة الأميرية. القاهرة. ١٩١٤. مج ٣. ص ٣٦٤.

[xii] **حسين مؤنس. المساجد. عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. ١٩٨١. ص ١٧٧.**

[xiii] **ستانلي لين بول. الحياة الاجتماعية في مصر "وصف للبلد وأهلها". ت: ماجد محمد فتحي أبو بكر. مكتبة الآداب. القاهرة. ٢٠١٤. ص ١١٦.**

[xiv] **محمد عبد الله عنان. تاريخ الجامع الأزهر. مرجع سابق. ص ١٣٩.**

[xv] **سامي محمد نصار وآخرون. تاريخ التعليم "ثورة صامتة مستمرة من فجر الحضارة إلى ما بعد الحداثة". مط ١. مركز المحروسة للنشر. القاهرة. ٢٠١٠. ص ١٥٠.**

[xvi] **أ. ب. كلوت بك. لمحة عامة إلى مصر. ت: محمد مسعود. دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة. ٢٠١١. ص ٤٩٧– ٥١٥.**

[xvii] **الأمير عمر طوسون. البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي إسماعيل الأول وسعيد. مطبعة صلاح الدين. الإسكندرية. ١٩٣٤. ص ١٠.**

[xviii] **قانون امتحان التدريس ٣ فبراير ١٨٧٢ نمرة ٢٤ المعروف بقانون الشيخ المهدي. ضمن: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر. مطبعة الأزهر. ١٩٤٠.**

[xix] **حسين حسان محمد حسين. الحركة العلمية والتعليمية في الأزهر في الفترة ١٨٦٣– ١٩٠٦. رسالة ماجستير. كلية اللغة العربية قسم التاريخ والحضارة. جامعة الأزهر. ١٩٩١.**

[xx] **نوال قنديل حجاج. الدور التعليمي للأزهر بين الأصالة والمعاصرة. رسالة دكتوراه. كلية البنات. جامعة عين شمس. ١٩٩٧.**

[xxi] Abdel Rahman El Nakib. **The educational Reform of Al Azhar (1872 – 1972)**. Ph .D. Diss Eexter University of Exeter. 1980.

[xxii] حسام أحمد عبد الغني رجب. جهود الإمام محمد عبده في إصلاح الأزهر. رسالة ماجستير. كلية اللغة العربية. قسم التاريخ والحضارة. جامعة الأزهر. ٢٠٠٤.

[xxiii] الذي يعتمد على عملية الجمع والانتقاء والتصنيف، فهو عملية تركيب للتاريخ، ودمج للوقائع في مجموع حضاري شامل، يدور في نفس الوقت في سياق زمني محدد. (بتصرف). المراجع: عبود عبد الله العسكري. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ط ١. دار النمير. دمشق. ٢٠٠٢. ص ٦-٧.

[xxiv] أحمد عزت عبد الكريم. تاريخ التعليم في مصر "عصر محمد علي". الهيئة العامة لقصور الثقافة. القاهرة. ٢٠١١. مج ١. ص ٥٦٦.

[xxv] اللجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفي للأزهر. الأزهر تاريخه وتطوره. المصرية للطباعة والنشر. القاهرة. ١٩٨٣. ص ١٢٤.

[xxvi] أحمد عزت عبد الكريم. تاريخ التعليم في مصر "عصر محمد علي". مج ١. مرجع سابق. ص ٥٨٩.

[xxvii] زوات عرفان المغربي. هيئة كبار العلماء (١٩١١- ١٩٦١). الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠١٢. ص ٦٥.

[xxviii] سليمان رصد. كنز الجوهر في تاريخ الأزهر. دار الإمام الرازي. القاهرة. ٢٠٢٠. ص ١٧٥.

[xxix] زوات عرفان المغربي. هيئة كبار العلماء (١٩١١- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ٦٥.

[xxx] أحمد عزت عبد الكريم. تاريخ التعليم في مصر "عصر محمد علي". مج ١. مرجع سابق. ص ٥٨٩.

[xxxi] عباس محمود العقاد. عبقري الإصلاح والتعليم الأستاذ محمد عبده. مكتبة مصر. القاهرة. بدون ت. ص ٥٦.

[xxxii] أشرف فوزي صالح. شيوخ الأزهر. الشركة العربية للنشر والتوزيع. القاهرة. ١٩٩٧. ج ٢. ص ٣٥.

[xxxiii] علي مبارك. الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة. مط ١. المطبعة الكبرى الأميرية. القاهرة. ١٨٨٩. مج ٤. ص ٣٨.

[xxxiv] المرجع نفسه. ص ٤٠.

[xxxv] أشرف فوزي صالح. شيوخ الأزهر. مرجع سابق. ج ٢. ص ٣٧.

[xxxvi] حسن العطار. شرح العطار على شرح الأزهرية للشيخ خالد. طبعة حجرية. دون. م. ص ٢.

[xxxvii] علي مبارك. الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة. مرجع سابق. مج ٤. ص ٣٩.

[xxxviii] أحمد تيمور باشا. أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث. دار الأفاق العربية. القاهرة. ٢٠٠٣. ص ٣٠.

[xxxix] عبد العزيز محمد الشناوي. عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة. ١٩٦٧. ص ٢٤٤.

[xl] عبد العزيز محمد الشناوي. الأزهر جامعا وجامعة. مكتبة الأنجلو. القاهرة ٢٠١٣. مج ٢. ص ٤١١.

[xli] أحمد عزت عبد الكريم. تاريخ التعليم في مصر "عصر محمد علي". مرجع سابق. مج ١. ص ٥٨٩.

[xlii] محمد عبد الغني حسن. حسن العطار. دار المعارف. القاهرة. ١٩٩٣. ص ٣٠.

[xliii] المرجع والصفحة نفسها.

[xliv] عبد المتعال الصعيدي. تاريخ الإصلاح في الأزهر "وصفحات من الجهاد في الإصلاح". مطبعة الاعتماد. القاهرة. دون ت. مج ١. ص ٢٢.

[xlv] أحمد تيمور باشا. أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث. مرجع سابق. ص ٣١.

[xlvi] محمد عبد الغني حسن. حسن العطار. مرجع سابق. ص ٧١- ٧٢.

[xlvii] إعناطيوس كراتشكوفسكي. حياة الشيخ محمد عياد الطنطاوي. ترجمة. كلثوم نصر عودة. المركز القومي للترجمة. القاهرة. ٢٠١٣. ص ١٨١.

[xlviii] أحمد محمد عوف. الأزهر في ألف عام. مجمع البحوث الإسلامية. جامعة الأزهر. القاهرة. ١٩٨٢. ص ٨٣.

[xlix] السيد صالح مجدي. حلية الزمن بمناقب خادم الوطن. تحقيق. جمال الدين الشيال. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠١٧. ص ٢٥.

[l] عبد المتعال الصعيدي. تاريخ الإصلاح في الأزهر "وصفحات من الجهاد في الإصلاح". مرجع سابق. ص ٢٧.

[li] رافع رفاعة الطهطاوي. مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠١٠. ص ٣٧٦.

[lii] المرجع نفسه. ص ٣٧١.

[liii] المرجع نفسه. ص ٣٧٣.

[liv] المرجع نفسه. ص ٣٧٢.

[lv] عبد الرحمن الرافعي. عصر محمد علي. دار المعارف. القاهرة. ١٩٨٩. ص ٤٤٢

[lvi] علي مبارك. الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة. مرجع سابق. مج ٤. ص ٤٠.

[lvii] صفاء أحمد ياسين. تطور المؤسسات التعليمية والثقافية في مصر في عهد الخديوي لإسماعيل (١٨٦٣– ١٨٧٩). رسالة ماجستير. كلية البنات. جامعة عين شمس. ١٩٩٨. ص ٨٠.

[lviii] أحمد عزت عبد الكريم. تاريخ التعليم "عصر إسماعيل". مرجع سابق. مج ٤. ص ٧٩٧.

[lix] المرجع نفسه. ص ٧٩٨.

[lx] سليمان رصد. كنز الجوهر في تاريخ الأزهر. مرجع سابق. ص ١٨٩

[lxi] دار الكتب والوثائق القومية. محافظ المعية السنية عربي المستخرجة من المعية التركي. المحفظة ٧ حديث/ ٣٤ قديم. وثيقة رقم ٢٤٣. بتاريخ ١٦ من ربيع الثاني ١٢٨٢ هـ. لائحة خاصة بالأزهر وتحتوي على وتحتوي على سبعة وعشرين بندا.

[lxii] سليمان رصد. كنز الجوهر في تاريخ الأزهر. مرجع سابق. ص ١٨٩.

[lxiii] محمد عبد المنعم خفاجي وعلي علي صبح. الأزهر في ألف عام. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ٢٠١١. مج ٢. ص ٦٨.

[lxiv] عباس محمود العقاد. عبقري الإصلاح والتعليم الأستاذ محمد عبده. مرجع سابق. ٦٦.

[lxv] سعد مرسي أحمد وسعيد إسماعيل علي. تاريخ التربية في مصر. القاهرة. عالم الكتب. ١٩٧١. ص ٣٥٨

[lxvi] إلياس اليوبي. تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩. مكتبة مدبولي. القاهرة. ١٩٩٦. مج ١. ص ١٨٧.

[lxvii] علي مبارك. الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة. مرجع سابق. مج ٣. ص ١٤.

[lxviii] أحمد سامي باشا. تقويم النيل. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٩٣٦. مج ٢ ج ٣. ص ٩٣٢.

[lxix] محمد كمال السيد محمد. الأزهر جامعا وجامعة أو "مصر في ألف عام". الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. ١٩٨٦. ص ٣٤٥.

[lxx] سليمان رصد. كنز الجوهر في تاريخ الأزهر. مرجع سابق. ص ١٩٠.

[lxxi] محمد عبد المنعم خفاجي. وعلي علي صبح. الأزهر في ألف عام. مرجع سابق. مج ٢. ص ٧٣.

[lxxii] علي مبارك. الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة. مرجع سابق. مج ٤. ص ٤١.

[lxxiii] أشرف فوزي صالح. شيوخ الأزهر. مرجع سابق. ج ٢. ص ٦١.

[lxxiv] جورج جندي بك وجاك تاجر. إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية. دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٩٤٧. ص ١٢٧.

[lxxv] الوقائع المصرية. العدد ٤٤٤. تاريخ ١٣ فبراير ١٨٧٢.

[lxxvi] قانون امتحان التدريس ٣ فبراير ١٨٧٢ نمرة ٢٤ المعروف بقانون الشيخ المهدي. ضمن: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر. مرجع سابق. ص ١.

[lxxvii] **مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). بدون ن. القاهرة. ١٩٨٤. ص ١٧.**

[lxxviii] **قانون امتحان التدريس ٣ فبراير ١٨٧٢ نمرة ٢٤ المعروف بقانون الشيخ المهدي. ضمن: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر. مرجع سابق. ص ١.**

[lxxix] **مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ١٨.**

[lxxx] **قانون امتحان التدريس ٣ فبراير ١٨٧٢ نمرة ٢٤ المعروف بقانون الشيخ المهدي. ضمن: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر. مرجع سابق. ص ١.**

[lxxxi] **سليمان رصد. كنز الجوهر في تاريخ الأزهر. مرجع سابق. ص ١٨٩.**

[lxxxii] **المرجع نفسه. ص ١٩٠.**

[lxxxiii] **لجنة إصلاح الأزهر المعمور ١٩١٠. مشروع مقدم لمحمد سعيد باشا قائمقام الحضرة الخديوية ورئيس النظار. المطبعة الأميرية. القاهرة. ١٩٢٨. ص ٦٦- ٦٧.**

[lxxxiv] **مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ١٨**

[lxxxv] **أحمد عزت عبد الكريم. تاريخ التعليم في مصر "عصر إسماعيل". مرجع سابق. مج ٤. ص ٨١٧.**

[lxxxvi] **عبد الحميد يونس وعثمان توفيق. الأزهر. مرجع سابق. ص ٩٢.**

[lxxxvii] Heyworth Dunne. **An Introduction to the History of Education in Modern Egypt**. Luzac. London. 1938. p 399.

[lxxxviii] قانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر. صادر بتاريخ ٢٤ مارس ١٨٨٥. ضمن: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر. مرجع سابق. ص ٢.

[lxxxix] قانون امتحان التدريس. صادر بتاريخ ١٩ يناير ١٨٨٨. المرجع نفسه. ص ١٢.

[xc] اللورد كرومر. مصر الحديثة. مط ١. المركز القومي للترجمة. القاهرة. ٢٠١٥. مج ٢. ص ٥٣.

[xci] مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ٢٠.

[xcii] محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٤٢٧.

[xciii] تشارلز آدمس. الإسلام والتجديد في مصر. ترجمة: عباس محمود. المركز القومي للترجمة. القاهرة. ٢٠٠٦. ص ٦٨.

[xciv] محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٤٢٦.

[xcv] تشارلز آدمس. الإسلام والتجديد في مصر. ترجمة: عباس محمود. المركز القومي للترجمة. القاهرة. ٢٠٠٦. ص ٦٩.

[xcvi] محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٤٢٧.

[xcvii] أحمد شفيق باشا. مذكراتي في نصف قرن. مرجع سابق. ج ٢. ص ٢٣٢.

[xcviii] مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ٢١.

[xcix] عبد الحميد يونس وعثمان توفيق. الأزهر. دار الفكر العربي. القاهرة. ١٩٤٦. ص ٩٨.

[c] محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. دار الفضيلة. القاهرة. ٢٠٠٣. مج ١. ص ٤٢٧.

[ci] مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ٢٢.

[cii] دار الوثائق القومية. وثائق الأزهر الشريف. سجلات الوارد، سجل رقم ٩. كود: 5004-000609. ص ١. وثيقة رقم ١١٩. وارد من الداخلية إلى مشيخة الجامع الأزهر بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٨٩٤.

[ciii] أشرف فوزي صالح. شيوخ الأزهر. مرجع سابق. ج ٢. ص ٧٣.

[civ] دار الوثائق القومية. وثائق الأزهر الشريف. سجلات الوارد. سجل رقم ٩. كود: ٠٠٠٦٠٩-٥٠٠٤. وثيقة رقم ٢. وارد من مجلس النظار بشأن تشكيل مجلس لإدارة الجامع الأزهر وتحديد اختصاصاته بتاريخ ٩ يناير ١٨٩٥.

[cv] عبد المتعال الصعيدي. تاريخ الإصلاح في الأزهر "وصفحات من الجهاد في الإصلاح". مرجع سابق. ج ١. ص ٤٧.

[cvi] مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ٢٢.

[cvii] حسين حسان محمد حسين. الحركة العلمية والتعليمية في الأزهر في الفترة ١٨٦٣- ١٩٠٦. مرجع سابق. ص ٤٦٢.

[cviii] محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٤٢٥.

[cix] عبد المتعال الصعيدي. تاريخ الإصلاح في الأزهر "وصفحات من الجهاد في الإصلاح". مرجع سابق. ج ١. ص ٤٨.

[cx] قانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر .الصادر بتاريخ ١٨ يناير ١٨٩٥ نمرة ٢. ضمن: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر. مرجع سابق.

[cxi] قانون صرف المرتبات بالجامع الأزهر الصادر بتاريخ ٢٩ يونيو ١٨٩٦. ضمن: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر. مرجع سابق.

[cxii] عباس محمود العقاد. عبقري الإصلاح والتعليم الأستاذ محمد عبده. مرجع سابق. ص ١٨٣.

[cxiii] قانون كساوي التشريف. صادر بتاريخ أول فبراير ١٨٩٦ نمرة ١. ضمن: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر. مرجع سابق.

[cxiv] المرجع نفسه. المادتان: ١- ٢.

[cxv] المرجع نفسه. ص ١٣.

[cxvi] محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٤٢٥.

[cxvii] المرجع والصفحة نفسها.

[cxviii] المرجع نفسه. ص ٤٢٨.

[cxix] أعمال مجلس إدارة الأزهر من ابتداء تأسيسه ١٣١٢ إلى ١٣٢٢. مصر. ١٩٠٥. ص ١٣.

[cxx] عبد الحميد يونس وعثمان توفيق. الأزهر. مرجع سابق. ص ١٠١.

[cxxi] سعيد إسماعيل علي. الأزهر على مسرح السياسة المصرية "دارسة في تطور العلاقة بين التربية والسياسة". دار الثقافة. القاهرة. ١٩٧٤. ص ٢٢٧.

[cxxii] **دار الوثائق القومية. وثائق الأزهر الشريف. سجلات قوانين امتحان التدريس وملخصات بعض الوقفيات والأذونات سجل رقم ١. كود: 001109 -5004. ص ١٧- ٢٣. قانون الجامع الأزهر المصدق عليه بتاريخ أول يوليو ١٨٩٦.**

[cxxiii] **عبد المتعال الصعيدي. تاريخ الإصلاح في الأزهر "وصفحات من الجهاد في الإصلاح". مرجع سابق. ص ٤٨.**

[cxxiv] **المادة: ٩.**

[cxxv] **المادة: ٧.**

[cxxvi] **المادة ١٧.**

[cxxvii] **المادة: ١٨.**

[cxxviii] **المادة: ٢٧.**

[cxxix] **المادة: ٢٨.**

[cxxx] **المادة: ٣٤.**

[cxxxi] **المادتان: ١١- ١٢.**

[cxxxii] **المادة ١٠.**

[cxxxiii] **المادتان: ٥٥- ٥٧.**

[cxxxiv] **المادتان: ١٩- ٢٠.**

[cxxxv] **المادتان: ٥٩- ٦١.**

[cxxxvi] **المادة ٢٢.**

[cxxxvii] **المادة: ١٨.**

[cxxxviii] **عباس محمود العقاد. عبقري الإصلاح والتعليم الأستاذ محمد عبده. مرجع سابق. ص ١٨٥.**

[cxxxix] **محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٤٤٤.**

[cxl] **دار الوثائق القومية. وثائق الأزهر الشريف. سجلات الصادر، سجل رقم ١٥. كود:** 5004 - 000015. **وثيقة رقم ٢٨٥. صادر إلى سر تشريفاتي خديوى بتاريخ ٢٩ يوليو ١٨٩٧.**

[cxli] **محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٤٤٤.**

[cxlii] **دار الوثائق القومية. وثائق الأزهر الشريف. سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس إدارة الأزهر. سجل رقم ٢. ج ٢. كود:** 5004- 002144. **ص ١٨. وثيقة رقم ١. نظام مشايخ الأروقة والحارات بالجامع الأزهر. جلسة ٢٤ يناير ١٨٩٧.**

[cxliii] **محمد عبد الله عنان. تاريخ الجامع الأزهر. مرجع سابق. ص ٢٥٤.**

[cxliv] **عبد المتعال الصعيدي. تاريخ الإصلاح في الأزهر "وصفحات من الجهاد في الإصلاح". مرجع سابق. ج ١. ص ٦٦.**

[cxlv] **محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٤٤٨.**

[cxlvi] **دار الوثائق القومية. وثائق الأزهر الشريف. سجلات قيد محاضر وقرارات وجلسات مجلس إدارة الجامع الأزهر. سجل رقم ٢. كود:** 5004- 002144. **٢٨ نوفمبر ١٨٩٧.**

[cxlvii] دار الوثائق القومية. وثائق عابدين. مكاتبات خاصة بالجامع الأزهر في الفترة ما بين ١٨٩٩-١٩٢٢. كود: 009967 -0069. مكاتبة من الشيخ حسونة النواوي إلى رئيس الديوان الخديوي بتاريخ ٢٧ مارس ١٨٩٩.

[cxlviii] عبد المتعال الصعيدي. تاريخ الإصلاح في الأزهر "وصفحات من الجهاد في الإصلاح". مرجع سابق. ج ١. ص ٦٦.

[cxlix] مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ٣٣- ٣٤.

[cl] المرجع نفسه. ص ٣٣.

[cli] أحمد أمين. زعماء الإصلاح في العصر الحديث. دار الكتاب العربي. بيروت. دون ت. ص ٣١٧.

[clii] محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٥٤٩.

[cliii] عباس محمود العقاد. سعد زغلول "سيرة وتحية". القاهرة. مطبعة حجازي. ١٩٣٦. ص ١٢٠.

[cliv] عباس محمود العقاد. عبقري الإصلاح والتعليم الأستاذ محمد عبده. مرجع سابق. ص ١٩٨.

[clv] أحمد شفيق باشا. مذكراتي في نصف قرن. مط ١. مطبعة مصر. القاهرة. ١٩٣٤.. ج ٢. ص ٣٤

[clvi] الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده. تحقيق: محمد عمارة. مط ١. دار الشروق. القاهرة. ١٩٩٣. مج ٣. ص ١٩٤.

[clvii] سعيد إسماعيل علي. الأزهر على مسرح السياسة المصرية "دارسة في تطور العلاقة بين التربية والسياسة". مرجع سابق. ص ٢٤٢.

[clviii] **محمد رشيد رضا. المنار والأزهر. دار النشر للجامعات. القاهرة. ٢٠٠٧. ص ١٠.**

[clix] **أحمد شفيق باشا. مذكراتي في نصف قرن. مرجع سابق. ج ٢. ص ٣٥.**

[clx] **المرجع نفسه. ص ٣٩.**

[clxi] **اللورد كرومر. مصر الحديثة. مرجع سابق. مج ٢. ص ٢٢٥.**

[clxii] **أحمد شفيق باشا. مذكراتي في نصف قرن. مرجع سابق. ج ٢. ص ٣٩.**

[clxiii] **المرجع نفسه. ص ٣٥.**

[clxiv] **مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ٢٢.**

[clxv] **عبد الحميد يونس وعثمان توفيق. الأزهر. مرجع سابق. ص ١٣٥.**

[clxvi] **سليمان رصد. كنز الجوهر في تاريخ الأزهر. مرجع سابق. ص ١٩٧.**

[clxvii] **أشرف فوزي صالح. شيوخ الأزهر. مرجع سابق. ج ٢. ص ٧٣.**

[clxviii] **محمد عبد المنعم خفاجي وعلي علي صبح. الأزهر في ألف عام. مرجع سابق. مج ٢. ص ٨٣.**

[clxix] **أحمد تيمور باشا. أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث. مرجع سابق. ص ١١٧.**

[clxx] **أعمال مجلس إدارة الأزهر من ابتداء تأسيسه ١٣١٢ إلى ١٣٢٢. مرجع سابق. ص ٦٣.**

[clxxi] **دار الوثائق القومية. وثائق عابدين. التماسات ومكاتبات خاصة بطلبة وعلماء الأزهر الشريف في الفترة ١٩٠١- ١٩٣٨. كود: 009997 -0069. مذكرة من الشيخ سليم البشري إلى رئيس الديوان العربي الخديوي بخصوص تدريس العلوم الحديثة في الأزهر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٠١.**

[clxxii] مصطفى محمد رمضان. تاريخ الإصلاح في الأزهر في العصر الحديث. (١٨٧٢- ١٩٦١). مرجع سابق. ص ٤١.

[clxxiii] عبد المتعال الصعيدي. تاريخ الإصلاح في الأزهر "وصفحات من الجهاد في الإصلاح". مرجع سابق. ج ١. ص ٦٧.

[clxxiv] المرجع نفسه. ص ٦٧.

[clxxv] أحمد تيمور باشا. أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث. مرجع سابق. ص ١١٢.

[clxxvi] محمد رشيد رضا. تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ١. ص ٥٠١.

[clxxvii] قدري قلعجي. ثلاثة من أعلام الحرية "جمال الدين الأفغاني محمد عبده سعد زغلول". دار الكاتب العربي. بيروت. بدون ت. ص ٢٨٩.

[clxxviii] عبد المتعال الصعيدي. تاريخ الإصلاح في الأزهر "وصفحات من الجهاد في الإصلاح". مرجع سابق. ج ١. ص ٦٩. وبخطاب الظواهري هذا يكون قد انقلب على آرائه السابقة ورؤيته الإصلاحية وقناعته المتضمنة في كتابته العلم والعلماء ونظام التعليم.

[clxxix] المرجع نفسه. ص ٦٨.

[clxxx] عباس محمود العقاد. عبقري الإصلاح والتعليم الأستاذ محمد عبده. مرجع سابق. ص ٢٠٨.

[clxxxi] أحمد شفيق باشا. مذكراتي في نصف قرن. مرجع سابق. ج ٢. ص ٦٦.

[clxxxii] عثمان أمين. رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. ١٩٩٦. ص ١٩٣.

[clxxxiii] **دار الوثائق القومية. وثائق الأزهر الشريف. سجلات الصادر. سجل رقم ٣١. كود:-** 5004 000031. **وثيقة رقم ٤٠٤. صادر إلى الديوان الخديوي بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٠٥.**

[clxxxiv] **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده. مرجع سابق. مج ٣. ص ٢٠١.**